

Distr.
GENERAL

TD/RBP/CONF.6/4
5 Septembr 2005

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني باستعراض
جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد
المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من
أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية
أنتاليا، تركيا، ١٤-١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥
البند ٦(أ) من جدول الأعمال المؤقت

تقرير توليقي عن التحقيقات التي جرت مؤخراً بشأن الكارتلات والتي يكون الاطلاع عليها متاحاً للعموم

مذكورة من إعداد أمانة الأونكتاد

خلاصة

إن معظم الخبراء يعتبرون أن الكارتلات تمثل أكثر أشكال الممارسة المانعة للمنافسة أذى، ولذلك تُعد في صدارة أولويات السلطات المختصة بالمنافسة. ومع ذلك تُعد الكارتلات، نظراً لطابعها السري، بين أصعب الممارسات المطروحة للدرس، ولا سيما بالنسبة للسلطات المختصة بالمنافسة في البلدان النامية التي لم تشرع إلا مؤخراً في إنفاذ قوانين وسياسات المنافسة. ولذلك تتناول هذه المذكرة القضايا العامة والمشكلات والسياسات التي تواجهها الوكالات المختصة بالمنافسة، وتزود شرحاً وجيزاً لعدة قضايا حديثة تتعلق بالكارتلات، وتبحث في المواضيع العامة الناجمة عن هذه القضايا. وتنتهي هذه المذكرة بوضع قائمة بالدروس المستفادة من دراسة هذه القضايا التي يمكن الاستفادة منها في المستقبل.

المحتويات

<u>الصفحة</u>	
٢ مقدمة
٤ أولاً - عرض القضايا
١٠ ثانياً - المواضيع العامة الناشئة عن القضايا
 ثالثاً - دروس للمستقبل: كيف يمكن تعزيز إنفاذ تدابير مكافحة الكارثلات في البلدان النامية والبلدان الأخرى التي شرعت في بذل جهد لمكافحة الكارثلات
١٣
٢٠ المراجع

مقدمة

١- يعتبر عديد الخبراء أن نشاط مكافحة الكارتلات يمثل الوظيفة الأهم بالنسبة لأي وكالة مختصة بالمنافسة. وبما أن التكتلات الاحتكارية المهيمنة تتسبب في إلحاق أكبر ضرر بالمستهلكين، فهم يؤمنون بأن كشف هذه الاتفاقات وملاحقتها أمام القضاء ينبغي أن يحتل صدارة أولويات المسؤولين المعنيين بالمنافسة. ومع ذلك، قد تمثل مقاضاة الكارتلات أصعب المهام المنوطة بالوكالات المختصة بالمنافسة. ولما كانت الكارتلات تُصمَّم وتُنفذ في السر، والقائمون على أعمالها يدركون أن سلوكهم مخالف للقانون، وبالتالي لا يتعاونون بطيبة خاطر مع المسؤولين المعنيين بالمنافسة خلال سير التحقيقات، فإن الحصول على أدلة بشأن اتفاقات الكارتلات يتطلب أدوات ومهارات خاصة.

٢- إن الوكالات المعنية بالمنافسة في البلدان النامية، وفي البلدان التي لم تشرع إلا مؤخراً نسبياً في إنفاذ قوانين المنافسة، تواجه تحديات خاصة في وضع برنامج لمكافحة الكارتلات. ومواطنو هذه البلدان ليست لهم خبرة في مجال قوانين وسياسات المنافسة؛ وربما هم لا يدركون الفوائد التي قد يجنونها من الأسواق القائمة على المنافسة. وبعبارة أخرى، قد تعوز البلد "ثقافة المنافسة"، تلك الثقافة التي تُشكل أساس أية سياسة فعالة في مجال المنافسة. وبشكل أكثر تحديداً، فإن عامة الجمهور والفئات الهامة الأخرى - الحكومة، ودوائر الأعمال، ونقابات العمال، والمربون، والمجتمع القانوني، والمسؤولون عن الإشراف، والقضاة - هذه الفئات قد لا تعي الضرر الذي يمكن أن تسببه الكارتلات وقد لا تدرك الحاجة إلى مساعدة الوكالة المعنية بالمنافسة في جهودها الرامية إلى مكافحة الكارتلات. ومما لا يقل أهمية، أن الوكالة المعنية بالمنافسة لدى هذه البلدان قد تعوزها الخبرة في التحري بشأن الكارتلات، وبالتالي قد لا تتوفر لديها الأدوات القانونية وغيرها من الموارد الأخرى اللازمة للاضطلاع بالمهمة.

٣- وتتناول هذه الورقة القضايا والمشكلات التي تواجهها عموماً الوكالات المعنية بالمنافسة في مجموعة البلدان المذكورة. وتبدأ الورقة بوصف وجيز لعدة قضايا حديثة تتعلق بالكارتلات لدى بلدان شرعت منذ فترة زمنية قصيرة نسبياً في إنفاذ قوانين المنافسة على نحو فعال. ويلى هذا الوصف بحث في المواضيع العامة المستخلصة من هذه القضايا. وتنتهي الورقة بمناقشة الدروس المستفادة من هذه القضايا التي يمكن الاستفادة منها في المستقبل.

٤- ليس هناك محاولة لتحديد مجموعة البلدان ذات الصلة تحديداً دقيقاً. والقاسم المشترك بين البلدان المختارة، هو أنها حديثة العهد نسبياً بإنفاذ قوانين المنافسة، وبوجه خاص إنفاذ التدابير الرامية إلى مكافحة الكارتلات. وكل المادة المعروضة بشأن القضايا متاحة للعموم ويمكن الاطلاع عليها على شبكة الإنترنت. وتشمل المصادر المواقع على شبكة الويب التابعة للوكالات الوطنية المعنية بالمنافسة والمنظمات الدولية، ولا سيما منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. والغرض من قائمة القضايا أن تكون إرشادية لا شاملة؛ فبعض البلدان سُجل لديها عدد من القضايا يفوق عدد القضايا المعروضة في الورقة. ومع ذلك، هناك سعي إلى إدراج أكبر عدد ممكن من البلدان. وثمة أيضاً سعي إلى إبراز القضايا الحديثة العهد - تلك التي تم البت فيها خلال السنتين الماضيتين أو السنوات الثلاث الماضية - بالمقارنة مع الحالات القديمة. وفي الختام، إن الحالات المعروضة في هذه الورقة لم تسوّ جميعاً تسوية كاملة. فبعضها لا يزال محل الدرس من جانب الوكالة المعنية بالمنافسة، وبعضها الآخر لا يزال معروضاً على أنظار محاكم الاستئناف.

أولاً - عرض القضايا

الأرجنتين

الإسمنت^(١)

٥- جرت مقاضاة خمس شركات لصنع الإسمنت لإدارتها لكارتل لمدة ١٨ عاماً من ١٩٨١ إلى ١٩٩٩. فقد عقدت الشركات الخمس ترتيباً يتعلق بتقاسم السوق تولت رابطتها التجارية مراقبة تنفيذه عن كثب. وحُكم على الشركات المدعى عليها بدفع غرامة مالية قيمتها الإجمالية ١٠٧ ملايين من دولارات الولايات المتحدة، وهو مبلغ يفوق بأكثر من ثلاثة أضعاف أعلى الغرامات التي فرضتها السلطة المختصة في الأرجنتين في إطار أي قضية سابقة.

الأكسجين السائل^(٢)

٦- عُرم أربعة موردين للأكسجين السائل المخصص للاستعمالات الطبية بمبلغ يُقدر إجمالاً بـ ٢٤,٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة للمشاركة في كارتل دام لفترة خمس سنوات من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٢. وقد جُمعت أدلة هامة عن قيام الكارتل إثر مدهامة نُفذت عند الفجر في إطار تحقيق بشأن ارتفاع الأسعار تولى القيام به أمين المظالم في بوينس آيرس. وذكرت الوكالة المعنية بالمنافسة أن المبالغ المرتفعة للغرامات مردها طول مدة قيام الكارتل، ومشاركة مديرين كبار تابعين لهذه الشركات، ولأن ضحايا الكارتل من المستشفيات والمزودين الآخرين لخدمات الرعاية الصحية.

البرازيل

٧- شهدت البرازيل خلال السنوات الأخيرة زيادة واضحة في إنفاذ تدابير مكافحة الكارتلات. وفي عام ١٩٩٩، كانت الوكالة المعنية بالمنافسة قد قامت بمقاضاة كارتل واحد بموجب قانون المنافسة الوطني الذي سن في عام ١٩٨٨. ومنذ عام ٢٠٠٠، بتت اللجنة الإدارية المعنية بحماية الاقتصاد، وهي المحكمة المعنية بالمنافسة في البرازيل، في ١١ قضية أفقية، وبدئت إجراءات قضائية تتعلق بعد قضايا أخرى^(٣).

متعهدو توريد الوقود بالتجزئة^(٤)

٨- جرت محاكمة بائعي بترين بالتجزئة في أربع مدن برازيلية لتفاهمهم على تحديد الأسعار. وقد جُمعت أدلة عن اجتماعات وتفاهمات واضحة بشأن الأسعار بواسطة اعتراض مكالمات هاتفية (بموافقة المحاكم) وبيانات شفوية قدمها المشاركون في الكارتل للمكلفين بالتحقيق. وقد عُرمت كل واحدة من شركات البيع بالتجزئة بمبلغ قدره ١٠ في المائة من إيراداتها قبل دفع ضريبة سنة؛ وعُرم كل مدير بمبلغ قدره ١٠ في المائة من قيمة الغرامة المفروضة على شركته.

الخطوط الجوية المدنية^(٥)

٩- قامت أربع شركات طيران في وقت واحد برفع رسومها بنسبة ١٠ في المائة على الخط بين ريو دي جانيرو وساو بولو الذي يتسم بكثافة حركة الطيران. وتشمل الأدلة على هذا التفاهم اجتماعاً بين مديري هذه الشركات قبل فترة قصيرة من زيادة الأسعار، وتبادلاً لمعلومات سرية من خلال نظام إلكتروني للبيانات المتعلقة بأسعار السفر يُشرف عليه طرف ثالث. ودفع كل ناقل غرامة قدرها ١ في المائة من قيمة إيرادات الخط المذكور بالنسبة للسنة السابقة.

شيلي

تجهيز اللبن^(٦)

١٠ - تلقت الوكالة المعنية بالمنافسة في شيلي شكوى من منتجي اللبن الخام مفادها أن بعض مجهزي اللبن عقدوا تفاهماً فيما بينهم يقضي بالألا يتنافس بعضهم على كسب زبائن الآخر. وقد أسست الشكاوى على أدلة اقتصادية فقط، تفيد بتدني الأسعار التي يدفعها المجهزون للمنتجين وعدم قدرة هؤلاء المنتجين على بيع منتجهم لمجهز آخر غير الذي يتعاملون معه. ورفضت محكمة شيلية أن تخلص إلى وجود تفاهم في إطار كارتل، معللة رفضها بانعدام الأدلة المباشرة عن وجود التفاهم، ولكنها أمرت المجهزين باتخاذ تدابير معينة لزيادة الشفافية في معاملاتهم.

مقاطعة تايوان الصينية

المنتجات النفطية^(٧)

١١ - هناك في سوق تايوان المقاطعة الصينية موردان اثنان فقط لوقود البترول والديزل. وقد خلصت الوكالة المعنية بالمنافسة إلى أن صاحبي هذا الاحتكار الثنائي عقدا اتفاقاً غير قانوني يتمثل في إعلانهما عن تغيير في الأسعار قبل أن تصبح الأسعار الجديدة نافذة، وبعد ذلك يقوم كل واحد منهما برصد ردة فعل الآخر ليطبق التغيير المعلن أو يتراجع فيه حسب الاقتضاء. واستندت الوكالة في قرارها إلى حد ما إلى تحليل لبنية التكاليف والأرباح لدى الشركتين، تبين أنها مختلفة تماماً.

المشروبات الغازية في محلات الخدمة السريعة^(٨)

١٢ - رفعت أربع شبكات لمحلات الخدمة السريعة أسعارها للمشروبات الغازية بنفس المبلغ وذلك في فترة زمنية وجيزة. وتبين من خلال تحقيق أجرته الوكالة المعنية بالمنافسة في مقاطعة تايوان الصينية أن تكاليف الحملة لهذه المنتجات لم ترتفع. وقد دفعت هذه الشبكات بأن قوى أخرى في السوق دفعت بها إلى زيادة تلك الأسعار. وخلصت الوكالة، بالاستناد إلى تحليل مستقل لهذه العوامل وغيرها، إلى انعدام الأدلة الكافية التي تثبت وجود تفاهم غير مشروع بين هذه الشبكات.

الجمهورية التشيكية

شركات توزيع الوقود^(٩)

١٣ - قام ستة من موزعي الوقود برفع أسعارهم بنفس المبالغ تقريباً في فترة تتراوح بين ١٥ و ٣٤ ساعة، وأبقوا على هذه الأسعار المرتفعة لعدة شهور. والوكالة التشيكية المعنية بالمنافسة لم تر مبرراً اقتصادياً لهذه الزيادات؛ ففي واقع الأمر، انخفضت أسعار الشراء التي دفعها الموزعون مقابل الوقود خلال الفترة ذات الصلة. وأمكن إثّر مدهامة نُفذت عند الفجر في مكاتب الموزعين، جمع رسائل إلكترونية ووثائق إلكترونية أخرى تقيم الدليل على وقوع الجريمة. وقد فُرضت على هؤلاء الموزعين غرامات بلغ مجموعها ٣١٣ مليون كورونا تشيكية (١٠ ملايين من اليورو).

المهندسون والفنيون^(١٠)

١٤ - نشرت الغرفة التشيكية للمهندسين والفنيين المعتمدين "مدونة للأداء والألعاب" تُحدد أجر الساعة المستحق عن الأعمال التي ينجزها أعضاؤها. وقد خلصت الوكالة التشيكية المعنية بالمنافسة إلى أن هذه المدونة تُمثل اتفاقاً غير قانوني يتضمن تفاهماً بشأن تحديد الأسعار، وفرضت على الغرفة غرامة قدرها ٥٠٠ ٠٠٠ يورو تشيكية (١٥ ٠٠٠ يورو).

هنغاريا

صناعة البناء^(١١)

١٥ - توفقت الوكالة المعنية بالمنافسة في هنغاريا خلال السنوات الأخيرة في مقاضاة حالات عدة تتعلق بالتلاعب بالعطاءات في صناعة البناء. وقد شملت الحالة الأولى خمس شركات تأمرت لإسناد عقود في إطار عطاء يتعلق ببناء طريق سريع. وفرضت على هذه الشركات غرامة بلغت في مجموعها ٢٥ ٠٠٠ ٠٠٠ يورو، وهي أعلى غرامة فرضتها الوكالة الهنغارية حتى ذلك التاريخ. وتعلق حالة أخرى بمشتريات حكومية تخص بناء عمارة سكنية. وقد أمكن بفضل مداخلة نُفذت عند الفجر، وتعاون أحد المتأمرين في إطار إجراء تسامح، جمع الأدلة التي تثبت حصول الجريمة. وفي إطار حالة أخرى، تتعلق بعطاءات تخص بناء جامعة، عُثر في ملفات أحد الطرفين على مسودة تفاهم اتفق فيها متأمران على أن يدفع الفائز بالعطاء تعويضاً للخاسر.

إسرائيل

الأنابيب الكهربائية^(١٢)

١٦ - أُدينت أربع شركات أنابيب كهربائية، و١١ من مديريها، لعقدها اتفاقاً لتسويق منتجاتها بالاشتراك من خلال شركة واحدة، أو بالنسبة لبعض منها، لتنسيق أسعارها معها. وأسفر هذا الاتفاق عن زيادة في الأسعار بنسبة ١٢٠ في المائة. وفي إطار إجراء جنائي، غُرمت كل واحدة من الشركات بمبلغ قدره ٦٠٠ ٠٠٠ شاقل جديد (١١٠ ٠٠٠ يورو)، في حين سُلطت على المديرين عقوبة السجن، على أن تُقضى هذه العقوبة في الخدمة المدنية. وقد أكدت المحكمة العليا الإسرائيلية على أن العقوبة المناسبة للمديرين في مثل هذه القضية، هي أن يلقي بهم في السجن، وإن القرار في هذه الحالة بأن تُقضى العقوبة في الخدمة المدنية مردّه أن قانون منع الاحتكار في إسرائيل لم يكن مطبقاً على نطاق واسع زمن اشتغال الكارتل.

شركات توريد الغاز^(١٣)

١٧ - وُجّهت لائحة اتهام ضد شركات توريد الغاز الأربع الكبرى ومديريها، بادعاء أنها شرعت في تنفيذ مخطط لاقتسام الزبائن، اتفقت بموجبه على ألا تتنافس فيما بينها على الزبائن الموجودين وأن تقتسم الزبائن الجدد فيما بينها وفقاً لمنهج كمي متفقاً عليه. وقد أُجري في هذا الإطار تحقيق واسع النطاق شمل استجواب ما يزيد على ١٧٠ من الشهود والمشتبه بهم، وحجز عشرات الآلاف من الوثائق. ولا زالت المحكمة لم تبت في القضية.

جمهورية كوريا

خدمة الخطوط الهاتفية الثابتة^(١٤)

١٨ - اجتمع ممثلون عن متعهدين من كبار متعهدي تقديم خدمات الخطوط الهاتفية الثابتة واتفقوا على الحد من المنافسة بين الشركتين في مجال الأسعار ووافقت إحدى الشركتين على أن تُبقي على أسعارها مرتفعة بنسبة ١٠ في المائة عن الأخرى، وفي مقابل ذلك وافقت الشركة الثانية على أن تُحيل لمنافستها ٦ في المائة من السوق على فترة ست سنوات. كما عقدت الشركتان اتفاقاً مع شركة ثالثة بشأن أسعار خدمات معينة تتعلق بالإنترنت. وقد فرضت الوكالة المعنية بالمنافسة في كوريا على الشركات الثلاث غرامة تبلغ في مجموعها ١٢٠.٠٠٠.٠٠٠ و١٢٠.٠٠٠.٠٠٠ (٩٦.٠٠٠.٠٠٠ يورو). وقد حصلت إحدى الشركات الثلاث على تخفيض هام في الغرامة التي فرضت عليها في مقابل تعاونها مع التحقيق.

آلات البناء^(١٥)

١٩ - اتفقت أربع شركات لصنع آلات البناء، ومنها شركتان فرعيتان كوريتان تابعتان لشركات أجنبية، على معدل وتوقيت زيادات الأسعار لفترة تزيد على ثلاث سنوات. كما عقدت هذه الشركات اجتماعات اتفقت فيها على التلاعب بعطاءات تتعلق بعقود مشتريات حكومية. وقد فرضت على هذه الشركات غرامة تبلغ في مجموعها ٧١.٤٠٦.٠٠٠.٠٠٠ و٥٧.٠٠٠.٠٠٠ (٥٧ يورو).

ليتوانيا

تكنولوجيا المعلومات وأنظمة إدارة النفايات^(١٦)

٢٠ - تلقت الوكالة المعنية بالمنافسة في ليتوانيا شكوى مفادها أن العطاءات المقدمة من ثلاث شركات لتزويد تكنولوجيا ومعدات المعلومات لوكالة حكومية، متشابهة بشكل مثير للشبهات. فقد تضمنت العطاءات عدید الخصائص المتشابهة، بما في ذلك، في إحدى الحالات، الخطأ نفسه. وكان واضحاً أن العطاءات الثلاثة أعدتها نفس الشركة. وفي أثناء التحقيق قدمت الشركات الثلاث بيانات مكتوبة تُقر فيها عقدها تفاهماً مخالفاً للقانون. وبما أنها المرة الأولى، في عام ٢٠٠٣، التي أقر فيها طرف بذنبه، فإن الغرامات التي فرضت على الشركات خُفّضت تخفيضاً هاماً لتشجيع أصحاب مُشغلي الكارتلات على التعاون مستقبلاً. وقد سوّيت بالطريقة نفسها قضية مماثلة تتعلق بالتلاعب بعطاءات بخصوص بناء أنظمة لإدارة النفايات، أي عن طريق الاعتراف الطوعي والتخفيض في قيمة الغرامات.

المكسيك

الترتيبية^(١٧)

٢١ - بنت الوكالة المعنية بالمنافسة في المكسيك في سلسلة من القضايا (بدايةً من عام ١٩٩٩) المتعلقة باتفاقات لتحديد الأسعار واتفاقات إقليمية أفقية في صفوف بائعي الترتيبية. وقد استندت هذه الاتفاقات إلى انتهاء عهد الرقابة الحكومية على أسعار الترتيبية في أواخر التسعينات. واحتفظ صانعو وبائعو الترتيبية بعضهم في الرابطات

الصناعية التي أمكن لهم من خلالها الإبقاء على هذه الاتفاقات الأفقية المخالفة للقانون. وفي واحدة من هذه القضايا، تولت رابطة تجارية تنسيق أنشطة المزارعين وأصحاب المطاحن وصانعي عجينة الذرة الخاصة بالترتيبة وقادت برنامجاً جرى في إطاره بيع الترتيبة تحت نفس العلامة التجارية. وقامت منافذ بيع الترتيبة التي تحمل هذه العلامة بتحديد أسعارها وفقاً لتوصيات الرابطة. وقد خلصت الوكالة المعنية بالمنافسة في المكسيك إلى أن الرابطة قد خالفت القانون من خلال هذا الاتفاق المتعلق بتحديد الأسعار، وفرضت عليها غرامة. وأكدت الرابطة أنها تشكل إلى جانب بائعي الترتيبة كياناً واحداً، غير أن هذا الدفع رفضته الوكالة المعنية بالمنافسة، وكذلك فعلت المحاكم في النهاية.

بيرو

مرشدون السفن في الموانئ و متعهدو خدمات النقل العام الحضري، و متعهدو النقل على سيارات الأجرة،
والموثقون العامون^(١٨)

٢٢- في كل واحدة من هذه القضايا، اتحد متعهدو خدمات مستقلون في إطار اتفاق يقضي بأن يعرضوا بالاشتراك أسعار خدماتهم. وفيما اختلفت الوسائل المستخدمة باختلاف القضايا، فإن السؤال الذي طُرح على نظر الوكالة المعنية بالمنافسة في بيرو، هو ما إذا كانت هذه الجهود المشتركة تدرج في إطار وظيفة قانونية أم أنها تمثل اتفاقات كارتلات. وقد قررت الوكالة أنها تشكل في واقع الأمر كارتلات وحظرت هذا السلوك.

بولندا

سيارات الأجرة ومراقبة التذاكر في النقل العمومي^(١٩)

٢٣- علمت الوكالة المعنية بالمنافسة في بولندا بحصول اتفاق بين متعهدي النقل على سيارات الأجرة في إحدى المدن البولندية، يقضي بتطبيق أسعار موحدة. وقد تخلى المتعهدون عن هذا الاتفاق طوعاً ولم تُفرض عليهم غرامات. وفي سياق منفصل، كشفت الوكالة تفاهماً بين شركتين للتلاعب بالعطاءات فيما يتعلق بطلب عروض لتزويد خدمة مراقبة التذاكر في شبكة النقل العام. وقد صدر أمر بوضع حد للممارسة وقرار بتغريم الشركتين.

رومانيا

الإسمنت^(٢٠)

٢٤- فرضت على ثلاث شركات لصنع الإسمنت، وهي جميعاً شركات فرعية تابعة لشركات كبرى متعددة الجنسيات، غرامة بلغ مجموعها ٢٨ ٥٠٠ ٠٠٠ يورو، وذلك لاشتراكها في كارتل للإسمنت. وتمثل قيمة الغرامة زهاء ٦ في المائة من رقم الأعمال السنوي لهذه الشركات. ومع ذلك، لم يكن هناك أي دليل على وجود الاتفاق. بل إن الوكالة المعنية بالمنافسة استندت في قرارها إلى بيانات تتعلق بالسوق تفيد بأن أسعار الإسمنت سجلت ارتفاعاً وصل إلى نسبة ٣٨ في المائة.

الاتحاد الروسي

٢٥- إن مقاضاة الكارتلات في روسيا يعوقها نقص الشكاوى المرفوعة إلى الوكالة الروسية لمكافحة الاحتكار، واشتراط قانون المنافسة أن يثبت المدعي العام أن المشاركين في اتفاق أفقي لهم حصة مشتركة في السوق تصل إلى ٣٥ في المائة، والغموض الذي يحوم حول معيار الإثبات المنطبق، وعدم امتلاك الهيئة المعنية بالمنافسة الصلاحيات الكافية في مجال التحقيق. كما أن العقوبات المنصوص عليها في القانون لردع الكارتلات غير كافية^(٢١). ورغم ذلك، سجلت الأنشطة المضطلع بها في مجال مكافحة الكارتلات زيادة قليلة خلال الفترة الأخيرة.

الإسمنت^(٢٢)

٢٦- رفعت الحكومة المحلية في موسكو إلى الوكالة المعنية بمكافحة الاحتكار شكوى تتعلق بزيادة متزامنة في سعر الإسمنت المنتج في أربع شركات رائدة. غير أن الأطراف تمكنت من أن تقدم إلى الوكالة ما يبرر هذه الزيادة، وذلك بأن أثبتت زيادة في تكاليفها. وهكذا، لم يُقم الدليل على حصول انتهاك.

بيع البترين بالجملة والتجزئة^(٢٣)

٢٧- قام بائعان للبترين في وقت واحد بزيادة أسعارهما إلى مستويات مماثلة. ويبدو أنه لم يكن هناك دليل على حصول تفاهم صريح، إلا أن الوكالة المعنية بمكافحة الاحتكار خلصت إلى أن هذه الزيادات وهذه الأسعار المتشابهة لا يمكن أن تُبرر بالاستناد إلى تكاليف الطرفين وربحيتهما. وقد أمر الطرفان بإلغاء ما قرراه من إجراءات وتحويل ما حققاه من أرباح غير قانونية لميزانية الدولة.

جمهورية سلوفاكيا

مربو الخنزير^(٢٤)

٢٨- اجتمع ما يزيد على ٥٠ من مربو الخنزير في مقر رابطتهم وصوتوا على الحد الأدنى لأسعار بيع خنازيرهم لمصانع تعبئة اللحوم. وقد فرضت غرامات بلغت في مجموعها ٣٠٠ ٠٥٣ ٢ كوروناً سلوفاكية (٣٣٢ ٥١ يورو) على المربين الذين أيدوا الاتفاق، وعددهم ٤٨ مربياً.

جنوب أفريقيا

الأسمدة^(٢٥)

٢٩- خلصت لجنة المنافسة إلى أن ثلاث شركات لصنع الأسمدة تأمرت من خلال اللجان التجارية التي تتبع لها من أجل الحد من المنافسة فيما بينها، وهو ما أسفر عن زيادة في الأسعار واستقرار في حصص السوق. وقامت اللجنة بإحالة القضية إلى محكمة المنافسة، وأوصت بتغريم كل شركة مدعى عليها بمبلغ يصل إلى ١٠ في المائة من رقم أعمالها.

الخطوط الجوية^(٢٦)

٣٠- أحالت لجنة المنافسة إلى محكمة المنافسة دعوى مفادها أن أربع شركات طيران تآمرت لتعلن في وقت واحد، في أيار/مايو ٢٠٠٤، تطبيق ضريبة إضافية على الوقود بنفس المبالغ. وفي أثناء التحقيق، الذي فُتح بالاستناد إلى معلومات عن زيادة السعر، طلبت شركة خامسة إلى اللجنة التسامح في إطار سياسة التسامح التي تتبعها اللجنة إزاء المؤسسات. وقد تعاونت هذه الشركة مع اللجنة ولم توجه إليها دعوة بوصفها مدعى عليها في إطار القضية. وأوصت اللجنة بتغريم كل واحدة من الشركات المدعى عليها بمبلغ يصل إلى ١٠ في المائة من رقم أعمالها.

تركيا

إشارات المرور الضوئية والإسمنت^(٢٧)

٣١- في آذار/مارس ٢٠٠٥، أعلنت الوكالة المعنية بالمنافسة في تركيا تغريمها شركة لصنع أنظمة إشارات المرور الضوئية وستة من موزعيها بمبلغ إجمالي قدره ٦٠٠٠٠٠٠ يورو لقيامها بأنشطة تتعلق بالتلاعب بالعطاءات. ويمثل هذا المبلغ ثالث أعلى غرامة فرضتها الوكالة التركية حتى ذلك التاريخ. وكانت الوكالة قبل ذلك قد فرضت على كارتل للإسمنت غرامة بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠ يورو.

ثانياً - المواضيع العامة الناشئة عن القضايا

القطاعات المتأثرة

٣٢- تتمثل السمة البارزة لهذه القضايا في أن الكثير منها مجمعة ضمن قطاعات اقتصادية قليلة. وعلى سبيل المثال، يبدو أن كارتلات الإسمنت موجودة في كل مكان تقريباً. ونادرة هي البلدان التي وضعت برنامجاً لمكافحة الكارتلات ولم تحاكم واحداً أو أكثر من كارتلات الإسمنت. وبشكل أعم، يبدو أن مواد البناء وخدمات البناء تمثل أرضاً خصبة للشركات القائمة في شكل كارتلات. والأسباب التي تقف وراء انتشار الكارتلات في هذه القطاعات، هي أسباب واضحة تماماً. فمواد البناء، ولا سيما الإسمنت، تمثل منتجات متجانسة. والتمييز بين المنتجين يقوم بشكل كلي تقريباً على أساس السعر. وهذا التجانس يجعل من السهل للبائعين الاتفاق على الشروط المنظمة لاتفاق كارتل. ومما يتسم بالأهمية أن هذه المنتجات والخدمات تباع في كثير الأحيان عن طريق عطاءات أو عروض للهيئات الحكومية أو العامة. وهذه الفئة من المشتريين معرضة بوجه خاص للتلاعب بالعطاءات، على نحو ما سيجري مناقشته أدناه.

٣٣- وقد سجل قطاع النفط عدداً كبيراً نسبياً من القضايا المتعلقة بالكارتلات والتحقيقات المتصلة بها. وقد تكون هناك أسباب عدة لكثرة القضايا في قطاع البترين. فالبترين هو منتج استهلاكي هام - وضرورة بالنسبة للكثيرين. وخلال السنوات القليلة الماضية، سُجل عموماً ارتفاع في أسعار البترين، وفيما لا أحد يشك أن هذا الارتفاع راجع بصفة رئيسية إلى زيادة الطلب، فإن هناك اشتباهاً بأن الكارتلات تتحمل على الأقل جزءاً من المسؤولية. ولعل الأهم من ذلك هو أن أسعار البترين الجارية في قطاع البيع بالتجزئة يمكن الاطلاع عليها في

الفور. وهذا من شأنه أن يسهل الاتفاق بين بائعي البترين. كما يمكن أن يُنذر المستهلكين والموظفين المكلفين بالمنافسة بإمكانية وجود كارتل.

٣٤ - ولكن كلمة تحذير واجبة هنا. فمن المتعارف عليه أن مجرد حركة أسعار تحدث في وقت واحد، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بمنتج متجانس مثل البترين، لا تكفي لوحدها لإثبات وجود اتفاق غير قانوني. ذلك أن هذا النشاط في الأسعار يمكن أن يكون أيضاً متنسقاً مع منافسة نشطة. وفي معظم البلدان يجب أن تتوفر أدلة أكثر من مجرد تسعير متواز كي تكون محاكمة الكارتل ممكنة. بالفعل، فإن التحقيقات التي أجريت في بعض البلدان بشأن تحديد ممكن لأسعار البترين لم تكفل بالنجاح لانعدام مثل هذه الأدلة الإضافية.

٣٥ - كما يبدو أن المنتجات الغذائية حاضرة بشكل مفرط في القضايا المعروضة أعلاه. ومرة أخرى، يمكن أن يعزى هذا إلى تضافر عوامل عديدة. فالغذاء، على غرار البترين، منتج استهلاكي يتسم بالأهمية. ويمكن أن يكون منتجاً متجانساً، ولا سيما على مستوى المنتج/المجهز. وفي هذا القطاع، قد يمكن لكل من البائعين والمشتريين الاطلاع على المعلومات المتعلقة بالأسعار بسرعة أكبر. أما القطاعات الأخرى التي ترد بكثرة في القضايا المتعلقة بالكارتلات، فهي خدمات النقل والخدمات الفنية.

٣٦ - ولكن الميزة المشتركة الأكثر شيوعاً في القضايا المعروضة أعلاه (ويبدو أن هذا صحيح بالنسبة للقضايا المتعلقة بالكارتلات في كل مكان) تتمثل في التلاعب بعطاءات المبيعات للوكالات الحكومية. فوكلاء الشراء العاملون لحساب الحكومة قد لا يتعرفون على نشاط التلاعب المشتبه فيه، والإجراءات التي يستعملونها قد تعوزها الضمانات الواقية من التلاعب بالعطاءات. وفي بعض الحالات، هناك حتى خطر أن تكون إجراءات الشراء موضع فساد. كما أن الانفتاح الذي تتسم به المشتريات الحكومية يمكن أن يجعل من السهل تشكيل اتفاقات الكارتلات ومراقبتها.

٣٧ - وأفضت دراسة أشمل أجراها فريديريك جيني حول الممارسات المانعة للمنافسة لدى البلدان النامية إلى نتائج متشابهة بشكل ملفت للانتباه. وفي ورقة يزمع تقديمها إلى المؤتمر الذي أعد هذا التقرير لأجله، يحدد الأستاذ جيني نفس القطاعات تقريباً على أنها الأكثر عرضة لنشاط الكارتلات لدى هذه البلدان.

جمع الأدلة - أدوات التحري

٣٨ - في قضايا عدة معروضة أعلاه، لا تعدو أن تكون الأدلة المتعلقة بقيام اتفاق كارتل مجرد أدلة ظرفية. وقد تكون تضمنت أدلة على التسعير المتوازي، على سبيل المثال، إلى جانب أدلة على اجتماعات أو اتصالات بين المتنافسين، ولكنها لا تتضمن أدلة مباشرة على حصول اتفاق. ويجوز قانونياً في عديد البلدان رفع دعوى إلى القضاء دون تقديم أدلة مباشرة على حصول اتفاق كارتل، غير أن القيام بذلك ينطوي على مخاطر. ويجيز القانون لدى عديد البلدان رفع دعوى إلى القضاء دون تقديم أدلة مباشرة عن حصول اتفاق كارتل. وتشمل القضايا المعروضة أعلاه أيضاً أمثلة قليلة كانت فيها الأدلة الظرفية غير كافية. والمدعي العام المكلف بقضايا الكارتلات يجتهد دائماً للحصول على المزيد من الأدلة مباشرة، ولكنه من الصعب، كما سبقت الإشارة إلى ذلك أعلاه، الحصول على هذه الأدلة، وإن مثل هذا المسعى يتطلب تقنيات خاصة.

٣٩- وبالنسبة لمعظم البلدان، فإن الأداة الأكثر فعالية المتاحة للمدعي العام المكلف بقضايا الكارتلات، تتمثل في المداخلة عند الفجر أو الزيارة المباشرة إلى مكاتب الشركات المشتبه بإقامتها لكارتلات وذلك بهدف حجز الأدلة الوثائقية أو الإلكترونية التي تثبت وجود اتفاق كارتل. وهناك عدد متزايد من البلدان التي تستخدم المداخلة عند الفجر بشكل فعال. فقد استخدمت هذه الوسيلة على الأقل في خمس من القضايا المعروضة أعلاه، وربما أكثر من ذلك. (إن الوصف الذي تقدمه السلطات العامة عن القضية لا يتضمن في جميع الأحوال تفاصيل عن الكيفية التي تم بها الحصول على الأدلة). ولا مغالاة في القول إن أي برنامج لمكافحة الكارتلات لا يمكن أن يكون فعالاً بحق دون استعمال أداة جمع الأدلة.

٤٠- وهناك أداة ثانية خاصة بالتحقيق في القضايا المتعلقة بالكارتلات، وهذه الأداة هي برنامج التسامح. وفي إطار هذا البرنامج، يحصل العضو الأول بين أعضاء الكارتل الذي يقبل التعاون في إطار التحقيق ويقدم الأدلة التي تورط الأعضاء الآخرين على وعد بالإعفاء من المحاكمة أو، في بعض الحالات، بتخفيف العقوبة. ويمكن أن يشكّل برنامج التسامح سلاحاً قوياً في مجال مكافحة الكارتلات، غير أن التجربة أثبتت، على نحو ما جرت مناقشته أعلاه، أن هذا البرنامج نادراً ما يكون فعالاً على الفور. ذلك أن الوكالة المعنية بالمنافسة يجب عليها أولاً أن تضيي طابع المصادقية على برنامجها المتعلق بمكافحة الكارتلات. ويجب أن تثبت أنها ستلاحق الكارتلات بشكل فعال وأنها ستفرض عقوبات شديدة على أعضاء الكارتلات الذين يقعون في الشرك. فبهذه الطريقة فقط، يمكن أن يحصل المشاركون في الكارتلات على الحوافز الكافية للخروج عن الصف والتعاون مع السلطات في إطار برنامج تسامح.

٤١- ويبدو أن القضايا المعروضة أعلاه تؤكد هذا. إذ يتضح أن الحالات الناشئة عن تنفيذ برنامج تسامح قليلة. ومن المؤكد أن بعض البلدان الحديثة العهد في مجال إنفاذ القوانين المتعلقة بمكافحة الكارتلات لم تضع بعد برنامج تسامح رسمياً؛ ولكن، وللأسباب المشروحة أعلاه، يبدو أنه حتى تلك البلدان التي لها برنامج كهذا من المرجح أن لا تستفيد منه على الفور. فمن العناصر الحاسمة لنجاح أي برنامج تسامح، مدى مصداقية التهديد بفرض عقوبات شديدة. والقضايا المعروضة أعلاه مفيدة بوجه خاص فيما يتصل بهذه النقطة، كما سيُنقش أدناه.

٤٢- وهناك نقطة أخيرة ينبغي عدم التغاضي عنها: ما من شك أن معظم القضايا المعروضة أعلاه انطلقت من شكوى رفعها فرد أو مؤسسة تجارية إلى الوكالة المعنية بالمنافسة. وغالباً ما لا يمتلك المشتكون أدلة كافية لإثبات قيام كارتل، ولكن لولا مبادرتهم لما أقيمت قط دعاوى كثيرة ضد الكارتلات. ويجب على الوكالة المعنية بالمنافسة أن تنمي هذا المصدر الهام للمعلومات. (ترد أدناه مناقشة هذا الموضوع بأكثر تفاصيل).

العقوبات

٤٣- يتفق الخبراء في مجال المنافسة على ضرورة أن تسلط على أصحاب الكارتلات أشد العقوبات المتاحة بموجب قانون المنافسة. والهدف الأساسي من العقوبات في سياق الكارتلات، هو أن تشكل قوة رادعة. وإذا كانت العقوبات، التي تكون عادة في شكل غرامات، غير ذات شأن، فإنها تصبح مجرد كلفة من تكاليف إدارة الأعمال بالنسبة للكارتل. وفي هذه الحالة، يمكن لأصحاب الكارتل أن يثقوا في كسب أرباح هامة من نشاطهم حتى في صورة كشفهم ومعاقبتهم. وهناك غرض ثانوي للعقوبات التي تسلط ضد الكارتلات، ألا وهو حفز أعضاء الكارتل على الارتداد والتعاون مع التحقيق في سبيل تجنب العقاب.

٤٤ - وتشير القضايا التي سبق عرضها إلى وجود تباين واسع في العقوبات التي تفرضها البلدان حديثة العهد بإنفاذ قوانين مكافحة الكارتلات. ففي حالات قليلة أُبلغ عن غرامات مرتفعة جداً - وصلت إلى ٠٠٠ ٠٠٠ ٩٦ يورو. وفي أحد البلدان، حُكم على أفراد بعقوبة السجن، وإن تقرر أن تقضى العقوبة في شكل خدمة مجتمعية. ولم تتضمن قضايا معروضة معينة أية إشارة إلى غرامات أو عقوبات. وفيما لا يعني هذا ضرورة أنه لم يقع الحكم بغرامات أو عقوبات، فلا مغالاة في القول إن الغرامات في معظم هذه الحالات كانت بسيطة أو منعدمة تماماً.

٤٥ - وهناك أسباب عدة يمكن أن تفسر هذا. فالسلوك قد يكون غير سلوك "الكارتلات الطاغية" بالمعنى الصحيح. أي أنه قد لا يكون هناك اتفاق صريح بين المنافسين بشأن تحديد الأسعار، أو تقاسم السوق، أو التلاعب بالعطاءات، أو على الأقل لم تكن هناك أدلة مباشرة على وجود مثل هذا الاتفاق. فقد يكون أعضاء الكارتل من ذوي "الطوية السليمة" - أي أنهم لم يكونوا على دراية بأن سلوكهم غير قانوني. والكارتلات القائمة على سلامة الطوية أكثر شيوعاً في البلدان النامية والبلدان الأخرى التي لم تكن نشطة في مقاضاة هذا السلوك. وربما لا تستحق هذه الكارتلات عقوبة قاسية ولا سيما إذا قبل أعضاؤها التعاون مع التحقيق وأتموا على الفور سلوكهم المخطور. ومع ذلك، يكاد يكون من المؤكد أن العقوبة كانت في بعض الحالات خفيفة إلى أبعد الحدود. فقد لا ينص قانون المنافسة على غرامات مرتفعة أو عقوبات أخرى مؤتية. وفي المقابل، قد يكون فرض غرامات مرتفعة أمراً ممكناً، إلا أن وكالة المنافسة، أو المحكمة المعنية باستعراض القضية، قد لا ترغب في تطبيقها بسبب عدم إدراكها أهمية ما تفعل. وهذا القصور قد يقوض بشكل خطير أي جهد في مجال مكافحة الكارتلات، وينبغي أن تدرج معالجة المشكلة ضمن الأولويات العليا لأي وكالة معنية بالمنافسة.

ثالثاً - دروس للمستقبل: كيف يمكن تعزيز إنفاذ تدابير مكافحة الكارتلات في البلدان النامية والبلدان الأخرى التي شرعت في بذل جهد لمكافحة الكارتلات

٤٦ - **العمل لأجل تنمية ثقافة المنافسة.** تقترح المواضيع العامة التي جرت مناقشتها أعلاه سبباً عدة يمكن من خلالها تعزيز إنفاذ تدابير مكافحة الكارتلات. هناك أولاً تنمية "ثقافة المنافسة" - أي فهم الجمهور لفوائد المنافسة ودعم سياسة منافسة قوية على نطاق واسع. وهذه العملية جارية؛ وتتطلب الاتصال مع كافة أجزاء المجتمع - المستهلكون، وأصحاب الأعمال، ونقابات العمال، والمربون، والمجتمع القانوني، والمسؤولون الحكوميون، والمسؤولون عن الرقابة التنظيمية، والقضاة - بشأن الفوائد التي تدرها عليهم وعلى اقتصاد بلادهم أسواق قائمة على المنافسة. غير أن إنفاذ تدابير مكافحة الكارتلات لا يمكن أن يتم بمعزل عن غيره؛ فهو مترابط مع إنفاذ قانون المنافسة. ولن يدرك الجمهور كيف يمكنه أن يستفيد من المنافسة إلا من خلال النجاح الملموس في مجال الإنفاذ.

٤٧ - **التشجيع على رفع الشكاوى.** كيف يمكن لثقافة منافسة قوية أن تدعم نجاح إنفاذ التدابير المتعلقة بمكافحة الكارتلات؟ إن تثقيف المستهلكين وأصحاب الأعمال سيجعلهم أكثر انتباهاً لأنشطة الكارتلات الممكنة وأكثر رغبة في الإبلاغ عنها. وكما وردت الإشارة إلى ذلك أعلاه، فإن الشكاوى المرفوعة إلى الوكالة المعنية بالمنافسة تشكل، ويرجح أن تظل تشكل في البلدان النامية، مصدر المعلومات الرئيسي بشأن الكارتلات التي لم تكن معلومة من قبل. وينبغي للوكالة أن تشجع الجمهور تشجيعاً نشطاً على تزويد هذه المعلومات. وبإمكانها أن

تنشر كتيبات إعلامية سهلة الفهم ومواد مكتوبة أخرى تشرح ما هية الكارتلات، والضرر الذي تسببه، وكيف يتم الإبلاغ عنها. كما يمكنها أن تزود خطأً هاتفياً مباشراً أو عنواناً إلكترونياً لتلقي الشكاوى. وباستطاعتها أن تروج الدور الهام الذي تؤديه الشكاوى في نجاح مقاضاة الكارتلات. ويجب عليها أن تضمن حماية هوية المشتكين بوصفها معلومات سرية على أكمل وجه ممكن.

٤٨ - **وضع إجراءات فعالة للمداهمات التي تُنفذ فجراً.** إن المداهمة عند الفجر تمثل لدى معظم البلدان، بما فيها بالتأكيد البلدان التي لم يبدأ فيها تنفيذ برنامج تسامح فعال، أداة التحقيق الأكثر فعالية في عدة أدوات المحقق. ولسوء الحظ، ما كل وكالة منافسة في بلد نام حائزة على هذه الأداة. فالهياكل التشريعية تكون في بعض الأحيان رغبة عن إسناد وكالة حديثة العهد سلطة استخدام مثل هذه العملية الاجتياحية. وفي إطار المناقشات المتعلقة بهذه المسألة، ينبغي للوكالة ومؤيديها أن يشددوا على ما يلي: (أ) الأهمية التي يتسم بها الإنفاذ الفعال لتدابير مكافحة الكارتلات؛ (ب) الحاجة إلى امتلاك صلاحيات القيام بمداهمات عند الفجر لذلك الغرض. ومن الوسائل التي يمكن اتباعها على سبيل تهدئة المخاوف بشأن استخدام هذه المداهمات دون قيود، أن يُطلب إلى الوكالة المعنية بالمنافسة الحصول على الموافقة على تنفيذ المداهمة من محكمة مستقلة أو قاض مستقل، وذلك بعد إقامة الدليل على وجود احتمال محدد بأن جريمة ارتكبت وأن الأدلة ذات الصلة موجودة في المباني المزمع تفتيشها.

٤٩ - إن المداهمات التي تنفذ عند الفجر تعتمد على الاستخدام الكثيف للموارد؛ ويجب على الوكالة المعنية بالمنافسة أن تكون انتقائية في استخدامها. وفضلاً عن ذلك، يجب على الوكالة أن تكتسب المهارات اللازمة لاستخدام هذه الأداة، وهو أمر ليس بالهين باعتبار أن هذه الأداة في غاية من التخصص. كما أن النجاح في تنفيذ هذه المداهمات يتطلب تخطيطاً دقيقاً؛ حيث يجب جمع فريق من الفنيين الأكفاء تسند إلى كل واحد منهم مهمة محددة. وقد يقتضي الأمر تفتيش أكثر من مبنى واحد؛ وينبغي أن تجرى عمليات التفتيش في وقت واحد، عند الإمكان، كما ينبغي أن تنسق تنسيقاً جيداً. ويجب وضع إجراءات دقيقة لتفتيش الملفات وسحب النسخ واختيار الوثائق. ويجب أيضاً وضع إجراءات لتفتيش الملفات الإلكترونية - على الحواسيب، ومحطات الخدمة، وأجهزة الهاتف النقال، واستخدام المعينات الرقمية الشخصية، والأجهزة الإلكترونية الأخرى. وتوفر هذه القدرة قد يتطلب مشاركة خبير في تكنولوجيا المعلومات ضمن فريق التفتيش.

٥٠ - **البدء في وضع برنامج تسامح.** تتسم كلمة "البدء" بالأهمية. ولا يمكن أن يُتوقع من مجرد وضع برنامج تسامح أن يحدث نتائج فورية بالنسبة للوكالة. فيجب على الوكالة المعنية بالمنافسة أولاً تحقيق المصادقية - أي أنها ستكشف الكارتلات وتتوصل إلى مقاضاتها، وأنها ستفرض عقوبات شديدة على تلك التي تتم مقاضاتها. ولو تحققت هذه المصادقية، فإن ذلك سيسهم في نجاح برنامج التسامح إذا كان هذا البرنامج منظماً بشكل سليم. والبلدان (القليلة نسبياً) التي تزدهر فيها برامج التسامح، تعتبر أن هذه الأداة تمثل أكثر أدواتها فعالية، وأنها أكثر فعالية حتى من المداهمات التي تنفذ عند الفجر.

٥١ - وعلى أي حال، فإن الخطوة الأولى تتمثل في صياغة البرنامج وإعلانه. وكما يكون برنامج التسامح مُحكم التنظيم، ينبغي أن تتوفر فيه العناصر التالية على الأقل:

- ينبغي أن يحصل العضو الأول في الكارتل على الحصانة الكاملة من الملاحقة والعقاب. وقد يقول البعض إنه ينبغي ألا يستفيد عضو آخر في الكارتل من إجراء التسامح للإبقاء على أكبر حافز ممكن للتنافس على "الخروج" أولاً. هناك بعض البلدان التي تقترح قدراً معيناً من التسامح للملتمس الثاني أو الثالث، ولكن ينبغي أن يكون هناك فجوة واسعة بين الملتمس الأول والملتسمين التاليين، بهدف الحفاظ على الحافز القوي للمنافسة على المرتبة الأولى. (وفي حالة عدم وجود ملتمس أول لن يكون هناك لا ملتمس ثانٍ ولا ثالث - ومن ثم الحاجة إلى تقديم هذا الحافز).
- ينبغي أن يتسم البرنامج بأقصى قدر ممكن من الشفافية كي يتمكن الملتسمون الراغبون من التنبؤ على وجه اليقين بالنتيجة التي سيسفر عنها التماسهم.
- ينبغي أن يُطبق البرنامج في كل من الحالات التي تكون فيها الوكالة المعنية بالمنافسة لم تحصل على معلومات بشأن وجود كارتل، وفي الحالات التي يكون قد بدأ فيها التحقيق بالفعل.
- ينبغي للوكالة المعنية بالمنافسة أن تحفظ في السرية التامة طلب التسامح وهوية المقدم للطلب.

٥٢ - **تركيز جهود التحقيق الأولية على القطاعات الأكثر عُرضة لسلوك الكارتلات.** تتوفر الآن أدلة قوية، تثبتتها القضايا الوارد عرضها أعلاه، بأن الكارتلات، وإن كانت مرشحة لأن تنشأ في أي قطاع من قطاعات الاقتصاد، فمن الأرجح أن تحصل في قطاعات معينة دون أخرى، ولا سيما في حالة البلدان النامية. وينبغي لوكالة المنافسة الحديثة العهد أن تركز جهودها على تلك القطاعات. فما ينبغي لها أن تفعل؟ قد تميل إلى إجراء دراسات اقتصادية لسلوك السوق - التسعير، على سبيل المثال، أو بنية التكاليف - بهدف كشف سلوك يوحى بقيام نشاط كارتل. وقد يكون ذلك خطأً. فهذه الدراسات باهظة الكلفة، ونتائجها غامضة، حتى إن كشفت عن نوع من السلوك الموازي. ومع ذلك، يمكن أن تكون هذه الدراسات مفيدة في مجال المشتريات الحكومية. فدراسة السلوك المتبع لدى تقديم العطاءات في الحالات التي يشتهب فيها تلاعب بالعطاءات، قد يحدد أنماطاً توحي باقتسام الزبائن أو بالتناوب في تقديم العطاءات. وينبغي أن تُجرى هذه الدراسات بمساعدة موظف مكلف بالمشتريات من أصحاب الخبرة والمعرفة يمكنه تفسير البيانات تفسيراً صحيحاً.

٥٣ - وفي معظم الحالات، أفضل مصادر المعلومات بشأن سلوك مخالف للقانون محتمل في السوق، هم المشاركون في السوق أنفسهم - أو المشترون، في حالة اشتباه قيام كارتل للبائعين؛ والبائعون، في حالة اشتباه قيام كارتل للمشتريين (وهو ما يحصل في كثير من الأحيان في القطاع الزراعي). ويمكن للمقابلات غير الرسمية مع المشاركين في السوق من أصحاب الخبرة والمعرفة أن تُثمر إرشادات هامة. وتمثل وسائل الإعلام مصدراً مفيداً آخر. وقد يقوم أصحاب الكارتلات، ولا سيما الكارتلات غير المعقدة، بتصريحات عامة تفضح نشاط الكارتل.

٥٤ - وفي البلدان التي تمر بمرحلة انتقال من الاقتصاد الموجه مركزياً، يمكن أن تمثل القطاعات التي ظلت أسعارها حتى عهد قريب خاضعة لرقابة الدولة، مصدراً مفيداً للتحقيقات المتعلقة بالكارتلات. فالمشاركون في هذه القطاعات اعتادوا على النشاط في إطار نظام يقوم على تحديد الأسعار. ومن المحتمل أن يكونوا قد شاركوا

مشاركة نشطة في تحديد الأسعار وقدموا المعلومات والتوصيات إلى الهيئة المكلفة بالرقابة. فقد لا يرغبون في التخلي عن هذا العيش الرغيد وقد يحاولون المضي فيه في حياتهم الخاصة.

٥٥ - **البدء في فرض عقوبات شديدة على سلوك الكارتلات.** كما حرت الإشارة إلى ذلك سابقاً، فمن العناصر الضرورية لنجاح برنامج لمكافحة الكارتلات، انتهاج سياسة عقابية مشددة. ويمكن أن تتخذ العقوبات أشكالاً عدة، بما فيها الغرامات الإدارية ضد المؤسسات التجارية والأشخاص الطبيعيين؛ والعقوبات الجنائية، بما فيها الغرامات والسجن؛ وحصول ضحايا الكارتل على جبر للأضرار. والغرامات الإدارية المفروضة على المؤسسات التجارية هي الأكثر شيوعاً. وينبغي أن تكون العقوبات المالية شديدة بدرجة كافية لإلغاء ما تحقق للكارتل من أرباح. والغرامة المثلى، لهذا الغرض، هي أضعاف الأرباح الحقيقية نظراً لأنه لا يمكن كشف ومقاضاة كل الكارتلات، وهذا عامل يأخذ أصحاب الأعمال في الحسبان لدى قرارهم إنشاء كارتل من عدم ذلك. والحكمة التقليدية توعد إلى أن الغرامة التنظيمية المثلى تصل إلى ثلاثة أضعاف الأرباح الحقيقية التي يحققها الكارتل.

٥٦ - تزداد الغرامات المفروضة على الكارتلات شدة في جميع البلدان. وفي بعض المناطق، ولا سيما في أمريكا الشمالية وأوروبا، بلغت هذه الغرامات مستويات مرتفعة جداً، حيث تجاوزت في بعض الأحيان بلايين دولارات الولايات المتحدة أو اليوروهات. ولكنها لم تصل إلا نادراً، إن حصل ذلك، إلى المستوى "المثل"، وهو ثلاثة أضعاف الأرباح الحقيقية. وهناك أسباب عدة يمكن أن تفسر هذا. فالحد الأقصى للغرامة الذي يسمح به قانون المنافسة قد يكون منخفضاً جداً. وعلاوة على ذلك، من الصعب إثبات الأرباح الحقيقية بشكل دقيق؛ وقد لا ترغب الوكالة المعنية بالمنافسة في القيام بذلك، ولا سيما إذا كان حسابها خاضعاً للمراجعة من جانب المحكمة. وأخيراً، وحتى مع افتراض أنه بالإمكان تقييم الغرامة المثلى، فقد تكون المؤسسة التجارية المعنية بالغرامة غير قادرة على الوفاء بها. وإذا أجبرت على الدفع، فإن المؤسسة التجارية قد تضطر إلى إعلان إفلاسها أو رحيلها من السوق تماماً.

٥٧ - ونتيجة لذلك، هناك وعي متزايد بضرورة أن تُسلط العقوبات أيضاً على الأفراد المتورطين في القضايا المتعلقة بالكارتلات. فالأفراد هم الذين يقررون إنشاء الكارتلات، وهم الذين يديرون شؤونها. فلو واجهوا عقوبات شخصية، سواء تمثلت في السجن (لدى أقلية من البلدان) أو في غرامات مرتفعة، فإن ذلك سيمثل أسباباً إضافية تُثنيهم عن المشاركة في نشاط الكارتلات.

٥٨ - **تثقيف الجمهور بشأن الضرر الذي تسببه الكارتلات.** لعل البلدان الحديثة العهد في إنفاذ تدابير مكافحة الكارتلات غير قادرة على أن تبدأ على الفور بفرض عقوبات شديدة في إطار القضايا الأولى الخاصة بها. فبعض أصحاب المؤسسات التجارية قد لا يدركون أن سلوكهم مخالف للقانون، كما أن تشكيل الكارتل قد يكون تاريخه سابقاً لسن أول قانون يتعلق بالمنافسة. وقد لا ترغب المحاكم في الموافقة على العقوبات الشديدة، ولا سيما عندما تكون غير مُلمّة بسياسة المنافسة أو القضايا المتعلقة بالمنافسة. وبناء الدعم لفرض عقوبات شديدة في إطار القضايا المتعلقة بالكارتلات يتطلب الشروع في برنامج تثقيف بشأن الضرر الذي تسببه الكارتلات. وفيما يصعب حساب الضرر، هناك مجموعة متزايدة من المؤلفات التي تبين أن الكارتلات تلحق ضرراً كبيراً، ولا سيما لدى البلدان النامية. (ترد الإشارة إلى بعض هذه المؤلفات في الثبوت المرجعي آخر هذه الوثيقة). ومع ذلك فإن الأدلة المستمدة من حالات محددة جرت مقاضاتها محلياً أكثر إقناعاً بالنسبة للجمهور من المؤلفات الاقتصادية. وينبغي للوكالة أن تبذل جهداً خاصاً للقيام بتقدير كمي للضرر الحقيقي الذي تسببه الكارتلات التي تلاحقها، والدعاية

له. وإن مثل هذه الحملة ستكون لها فائدة مزدوجة: (أ) سوف تولد دعماً من الجمهور للجهد المبذول لأجل مكافحة الكارتلات، مما يسفر عن إرادة أكبر على مساعدة الوكالة المعنية بالمنافسة في تحقيقها ودعاؤها، و(ب) ستساعد في بناء الدعم لفرض عقوبات أكثر تشدداً على أصحاب الكارتلات.

٥٩ - **الشروع في تعاون دولي في إطار الجهد المبذول لمكافحة الكارتلات.** هناك جهد فعّال لأجل مكافحة الكارتلات على الصعيد الدولي. وثمة الآن إدراك بأن العولمة تحمل في طياتها تحديات جديدة بالنسبة لإنفاذ قانون المنافسة. ومن بين هذه التحديات، هناك زيادة عدد الكارتلات الدولية الكبيرة التي تؤثر في عدد البلدان وتشمل إدارة الأعمال في مختلف أصقاع العالم. والمجتمع الدولي المعني بالمنافسة يسعى إلى إيجاد الوسائل التي تكفل تحقيق تعاون أكبر في مكافحة هذه الاتفاقات السرية المتعددة الجنسيات. غير أن الجهد يتجاوز هذا الحد بكثير. فالمنظمات الدولية، بما فيها الأونكتاد ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، تنشط منذ عهد بعيد في مجال دراسة التكتلات الاحتكارية المهيمنة والإبلاغ عنها. كما أن ممثلي الوكالات المعنية بالمنافسة في أكثر من ٢٥ بلداً عقدوا، خلال السنوات السبع الأخيرة، اجتماعاً سنوياً لمناقشة تقنيات إنفاذ تدابير مكافحة الكارتلات. وقد شرعت شبكة المنافسة الدولية في تنفيذ برنامج طموح لمعالجة التحديات التي تطرحها الكارتلات الدولية والمحلية في مجال إنفاذ تدابير مكافحة الكارتلات.

٦٠ - وستكون البلدان النامية محدودة، ولو بسبب القيود المتعلقة بالموارد، من حيث قدرتها على المشاركة في هذه المحافل الدولية. غير أن مجمل ناتج العمل تقريباً الذي تحدته هذه المحافل يكون متاحاً للعموم، عادة على شبكة الإنترنت. كما أن بعض وكالات المنافسة الوطنية الأكثر نشاطاً تقوم بنشر مادة مفيدة تتعلق بإنفاذ تدابير مكافحة الكارتلات في المواقع التابعة لها على الشبكة. وتمثل هذه الموارد بالنسبة لوكالات المنافسة الأقل خبرة مصدراً غزيراً للمعلومات. وترد الإشارة إلى بعض هذا العمل المنتج على الساحة الدولية في ثبوت المراجع أدناه.

٦١ - وفي الختام، يمكن للبلدان النامية، أن تشرع في وضع تدابير للتعاون الثنائي مع جيرانها وشركائها التجاريين في مجال إنفاذ قانون المنافسة. وقد شهدت السنوات القليلة الماضية نمواً كبيراً في عدد هذه الاتفاقات في شتى أنحاء العالم. وتشجع هذه التدابير الوكالتين المشاركتين على التعاون في مجال المسائل التي تهمهما، بما في ذلك التحقيقات المتعلقة بالكارتلات. وفيما قد يتسم الكثير من المعلومات التي يحصل عليها في أثناء التحقيق بطابع السرية، ولا يمكن تقاسمها مع وكالة أجنبية، فإن التجربة قد أثبتت أن الوكالات المعنية بالمنافسة يمكنها مع ذلك أن تشرع في تعاون "غير رسمي" ذي مغزى يمكن أن يشمل تبادل المعلومات بشأن حالة القضية أو التحقيق، أو بشأن النظريات القانونية والأدلة التي أسفرت عنها التحقيقات في قضية ما. كما يمكن لوكالات المنافسة المجاورة أن تتعاون في مجال جمع المعلومات - على سبيل المثال بالاشتراك في تنفيذ المداهمات فجراً.

٦٢ - **العمل لأجل إنشاء علاقة مع المحاكم المعنية بسماع الدعاوى المتعلقة بالكارتلات.** من الحتمي أنه كلما زاد نشاط وكالة المنافسة في مقاضاة الكارتلات (والانتهاكات الأخرى لقانون المنافسة) إلا وطُعن في البعض من دعاؤها. وتبين التجربة في جميع البلدان أنه لا مناص أيضاً للوكالة من أن تعرف الخيبة في إطار البعض من هذه الطعون. وربما الكثير منها. والقضايا المتعلقة بالمنافسة فريدة من نوعها في جوانب عديدة، والقضاة لن تكون لهم خبرة بشأنها. فسوف يحاولون في البداية تجنب البت في الأسس الموضوعية للدعوى؛ وبدلاً من ذلك سيركزون على المسائل الإجرائية التي تفرسوا بها وسيبطلون بعض الدعاوى على هذا الأساس. وبوجه خاص، قد يرغبون في إطار الدعاوى المتعلقة بالكارتلات عن تأييد الغرامات المرتفعة التي تفرضها وكالة المنافسة.

٦٣- وعلى غرار القضايا الأخرى المشار إليها أعلاه، سيستغرق التوصل إلى حل المشكلة بعض الوقت. ومرة أخرى، يمثل التثقيف عنصراً هاماً في إيجاد الحل. وفي هذه الحالة، يحتاج القضاة إلى فهم أهمية سياسة المنافسة والمبادئ التي يقوم عليها تحليل المنافسة. ويجب على القضاة أن يدركوا أن الكارتلات تلحق ضرراً كبيراً وأن العقوبات الشديدة تمثل عنصراً ضرورياً في إطار برنامج فعال لمكافحة الكارتلات. ويمكن أن تُنقل هذه المعرفة عن طريق الحلقات الدراسية والاجتماعات والمنشورات. ومما لا يقل أهمية عن ذلك، الطريقة التي يتم بها رفع الدعاوى إلى المحاكم. وتكون الدعاوى المتعلقة بالكارتلات أكثر إقناعاً لو تضمنت أدلة مباشرة عن حصول اتفاق تورط المشاركين في الكارتل، وأدلة بأن المشاركين كانوا على علم بأن سلوكهم مخالف للقانون. وينبغي التأكيد على الضرر الذي يسببه الكارتل، كما ينبغي تقديره كميّاً عند الإمكان. وينبغي التشديد على الدور الحيوي الذي تؤديه العقوبات الشديدة في إطار الجهد الرامي إلى مكافحة الكارتلات.

الحواشي

- (١) استعراض المنافسة على الصعيد العالمي، ٣ آب/أغسطس ٢٠٠٥، الموقع: www.globalcompetitionreview.com.
- (٢) استعراض المنافسة على الصعيد العالمي، ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٥، www.globalcompetitionreview.com.
- (٣) سياسة المنافسة في البرازيل، استعراض من قبل النظراء لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠٠٥)، الفقرتان ١٨ و ١٩. (ملاحظة: كل المواد المشار إليها بأنها صادرة عن منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي يمكن العثور عليها في موقع المنظمة على الشبكة وذلك بالعنوان التالي: www.oecd.org/competition وكذلك على الموقع www.cade.gov.br والموقع www.fazenda.gov.br/seael).
- (٤) المرجع نفسه، الفقرة ٢٠.
- (٥) المرجع نفسه.
- (٦) سياسة المنافسة في شيلي، استعراض من قبل النظراء لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، الصفحة ٣٩؛ ورقة مقدمة من شيلي إلى الحلقة الدراسية التي نظمتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي حول موضوع مقاضاة الكارتلات المهيمنة، دراسة حالة بشأن كارتل لشركات تجهيز اللبن، ٢٠٠٤، ويمكن الاطلاع عليه أيضاً في العنوان التالي: www.fne.cl/.
- (٧) يمكن الاطلاع عليه أيضاً على موقع لمجلس التعاون الاقتصادي لبلدان آسيا والمحيط الهادئ، بالعنوان التالي: www.apec.org.tw/doc/Taipei.html.
- (٨) المرجع نفسه.
- (٩) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، التقرير السنوي بشأن تطورات سياسة المنافسة في الجمهورية التشيكية في عام ٢٠٠٣؛ ويمكن الاطلاع عليه أيضاً على العنوان التالي: www.compet.cz/EngVer.htm.
- (١٠) المرجع نفسه.
- (١١) يمكن الاطلاع عليه على موقع الهيئة الهنغارية للمنافسة www.gvh.hu.

- (١٢) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، التقرير السنوي حول تطورات سياسة المنافسة في إسرائيل في عام ٢٠٠٣. ويمكن الاطلاع عليه أيضاً على العنوان التالي: www.antitrust.gov.il/Antitrust/en-US.
- (١٣) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، التقرير السنوي حول تطورات سياسة المنافسة في إسرائيل في ٢٠٠٤/٢٠٠٥.
- (١٤) خلاصة الدعوى في ملف لدى الأونكتاد؛ ويمكن الاطلاع عليها أيضاً في موقع وكالة المنافسة الكورية على الشبكة على العنوان التالي: www.fic.go.kr/eng/.
- (١٥) المرجع نفسه، الحاشية ١٣.
- (١٦) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، التقرير السنوي بشأن تطورات سياسة المنافسة في ليتوانيا في عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤؛ ويمكن الاطلاع عليهما أيضاً على العنوان التالي www.konkuren.lt/english/index.htm.
- (١٧) يمكن الاطلاع عليه في موقع وكالة المنافسة المكسيكية على الشبكة على العنوان التالي www.cfc.gob.mx/ing_inicio.asp.
- (١٨) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، قانون وسياسة المنافسة في بيرو، استعراض من قبل النظراء لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، الصفحات ٢١-٢٥ (٢٠٠٤)، ويمكن الاطلاع على الوثيقة على العنوان التالي: <http://www.indecopi.gob.pe/>.
- (١٩) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، التقرير السنوي حول تطورات سياسة المنافسة في بولندا في عام ٢٠٠٣، ويمكن الاطلاع عليه أيضاً على العنوان التالي <http://www.uokik.gov.pl/en/>.
- (٢٠) استعراض المنافسة على الصعيد العالمي، ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، الموقع: www.globalcompetitionreview.com.
- (٢١) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، قانون وسياسة المنافسة في روسيا، استعراض من قبل النظراء لمنظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي، الصفحة ٢٥ (٢٠٠٤).
- (٢٢) المرجع نفسه، الصفحة ٢٥.
- (٢٣) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، التقرير السنوي حول تطورات سياسة المنافسة في روسيا في عام ٢٠٠٣، ويمكن الاطلاع عليه أيضاً على العنوان التالي www.maprf.ru/en/.
- (٢٤) التقرير السنوي لعام ٢٠٠٤ لمكتب مكافحة الاحتكار في جمهورية سلوفاكيا، الصفحتان ١٥ و١٦، ويمكن الاطلاع عليه في على موقع الوكالة على الشبكة بالعنوان التالي www.antimon.gov.sk/.
- (٢٥) ويمكن الاطلاع عليه أيضاً في موقع لجنة المنافسة في جنوب أفريقيا على العنوان التالي www.compcom.co.za/.
- (٢٦) المرجع نفسه.
- (٢٧) استعراض المنافسة على الصعيد العالمي، ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، يمكن الاطلاع عليه على العنوان التالي: www.globalcompetitionreview.com.

المراجع

Aubert, Rey and Kovacic (2004). *The Impact of Leniency Programs on Cartels*. www.wz-berlin.de/mp/conf/pastconfs/io04/papers/rei.pdf

Canada, Competition Bureau (2003). *Bid Rigging* (pamphlet).
www.competitionbureau.gc.ca/internet/index.cfm?itemID=1240&lg=e

Connor (2005). *Optimal Deterrence and Private International Cartels* (draft).
www.aae.wisc.edu/fsrg/web/FSRG%20papers/05%20Connor.pdf

Connor and Bolotova (2005). *Cartel Overcharges: Survey and Meta-Analysis* (draft).
www.encore.nl/documents/Connor_MetaAnalysis3-10-05.pdf

"Cracking cartels: International and Australian developments – law enforcement conference" (held 24 November 2004). Documentation available at:
www.accc.gov.au/content/index.phtml/itemId/529200/fromItemId/3765

European Commission. *EU Competition Policy and the Consumer* (pamphlet).
europa.eu.int/comm/competition/publications/competition_policy_and_the_citizen/

Evenett and Hoekman (2004). *International Cooperation and the Reform of Public Procurement Policies*. www.evenett.com/working/revisedevenetthoekman.pdf

International Competition Network. Documentation on cartels.
www.internationalcompetitionnetwork.org/

Japan, Fair Trade Commission. Links to international agreements with foreign competition agencies. www.oft.gov.uk/Business/Cartels/default.htm

(ترد معلومات مماثلة في مواقع وكالات منافسة وطنية أخرى).

Kovacic (2005). *Building the Institutional Foundations for Effective Competition Policy Systems*.
www.pucp.edu.pe/escgrad/deremp/Kovacic_paper.pdf

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. كل الوثائق التالية متاحة على الموقع www.oecd.org/competition:

توصية المجلس فيما يتعلق بالتعاون بين البلدان الأعضاء في مجال الممارسات المانعة للمنافسة التي تؤثر في التجارة الدولية (١٩٩٥)

توصية المجلس فيما يتعلق بالإجراءات الفعالة لمكافحة التكتلات الاحتكارية المهيمنة (١٩٩٨)

التكتلات الاحتكارية المهيمنة (٢٠٠٠)

برامج التسامح لأجل مكافحة التكتلات الاحتكارية المهيمنة (٢٠٠١)

موجز عن السياسة العامة: التكتلات الاحتكارية المهيمنة - الضرر والعقوبات الفعالة (٢٠٠٢)

التكتلات الاحتكارية المهيمنة: التقدم المحرز في الفترة الأخيرة والتحديات المقبلة (٢٠٠٣)

الكارتلات: العقوبات المسلطة على الأفراد (٢٠٠٤)

مكافحة التكتلات الاحتكارية المهيمنة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (٢٠٠٥)

الأونكتاد. كل الوثائق التالية متاحة على الموقع www.unctad.org/competition:

مجموعة مبادئ وقواعد الأمم المتحدة الخاصة بالمنافسة (٢٠٠٠) (TD/RBP/CONF/10/Rev.2).

www.unctad.org/en/docs/tdrbpconf1Or2.en.pdf

الخبرات المكتسبة حتى الآن في التعاون الدولي بشأن قضايا سياسة المنافسة والآليات المستخدمة (٢٠٠٢)

(TD/B/COM.2/CLP/21/Rev.1).

www.unctad.org/en/docs/c2clp21r1.en.pdf

القضايا الهامة الحديثة العهد المتعلقة بالمنافسة في البلدان النامية (٢٠٠٢) (TD/B/COM.2/CLP/26).

<http://www.unctad.org/en/docs/c2clp26.en.pdf>

الخبرات المكتسبة حتى الآن في التعاون الدولي بشأن قضايا سياسة المنافسة والآليات المستخدمة (٢٠٠٣)

(TD/B/COM.2/CLP/21/Rev.2).

www.unctad.org/en/docs/c2clp21r2.en.pdf

أتستطيع البلدان النامية أن تستفيد من مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن الأنظمة الملزمة الخاصة

بالتكتلات الاحتكارية المهيمنة؟ (٢٠٠٣) (UNCTAD/DITC/CLP/2003/3)، أعدده لحساب الأونكتاد

سايمون ج. إيفنيت. http://www.unctad.org/en/docs//ditcclp20033_en.pdf

المنافسة والقدرة التنافسية والتنمية: دروس من البلدان النامية (٢٠٠٤)

http://www.unctad.org/en/docs/ditcclp20041_en.pdf. (UNCTAD/DITC/CLP/2004/1)

المملكة المتحدة، مكتب التجارة المنصفة. الكارتلات (تقديم المشورة للمؤسسات التجارية).

www.oft.gov.uk/Business/Cartels/default.htm

وزارة العدل في الولايات المتحدة، إدارة مكافحة الاحتكار. *Price Fixing and Bid Rigging, They Happen: What They Are and What to Look For*.

www.usdoj.gov/atr/public/guidelines/primer-ncu.htm

منظمة التجارة العالمية (٢٠٠٢). أحكام تتعلق بالتكتلات الاحتكارية المهيمنة (WT/WGTCP/W/191).

[.docsonline.wto.org/?language=1](http://docsonline.wto.org/?language=1)

يمكن إقامة الربط مع وكالات المنافسة في البلدان النامية من خلال الموقع التالي:

[.r0.unctad.org/en/subsites/cpolicy/english/clinks.htm](http://r0.unctad.org/en/subsites/cpolicy/english/clinks.htm)
